

التكوين الإثني في نيجيريا وأثره الجيوبولتيكي

المدرس المساعد بشرى عبد الكاظم

عبيد

كلية التربية للبنات - جامعة بغداد

المقدمة:

تعد عوامل التكوين الإثني للدولة (العرق والدين واللغة) ، أما سبباً في قوة الدولة أو ضعفها ، حيث يعد ذلك الموضوع عصب الدراسة التي نحن بصدددها، ويعتبر من أهم مواضيع القرن الحالي لما له من انعكاسات جيوبولتيكية على واقع الدولة ومستقبلها السياسي. كما ويعدّ من أهم المظاهر السكانية المؤثرة في البناء الداخلي للدولة باعتباره يتعامل مع متغيرين لهما أولوية بالغة الأهمية في اكتساب القوة أو الضعف السكاني والتي كثيراً ما تترجم قوة الدولة بشكل عام، وهما مدى تجانس النسيج السكاني في الدولة أو تنافره، فضلاً عن ذلك فإن الكشف عن تفاصيل الخصائص الإثنية من حيث تحديد نسبهم وآلية انتشارهم وأدوارهم السياسية والتي لها تأثيرها الأکید في أبعاد قوة الدولة⁽¹⁾. لذلك فإن هذه الجوانب تعد مقاييس أساسية يعول عليها الباحثين في تحليل وتقييم القوة السكانية في الجغرافية السياسية.

لذلك فنيجيريا تعد من الدول غير المستقرة (اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً)، نتيجة التنوع الكبير لسكانها، فهي تتكون من عدة سلالات وأجناس، ولم تنتمي إلى سلالة واحدة نقيه، إذ لا توجد جماعة عرقية تشكل مجتمعاً نقياً بفضل الهجرات والتنقل عبر الحدود الجغرافية، وخلال حقبة تاريخية مختلفة، فحدث نوع من التداخل والاختلاط بين الأجناس، وفي الحقيقة فمن النادر أن نجد دولة متجانسة عرقياً أو إثنية، بل على العكس، فأغلب الدول تتكون من عدة مجموعات وقد تكون مقسمة بين عدة دول كما هو الحال في دولة نيجيريا، حيث اشتركت فيها العوامل الطبيعية والبشرية على جعلها أنموذجاً مميزاً شهدت هذا المزيج المعقد من التنوع القبلي-الديني- اللغوي، أي بمعنى أنها دولة تضم شعوباً وجماعات إثنية تنتمي إلى أعراق

مختلفة وتحمل بالتالي ثقافات مختلفة وتختلف بمرجعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية⁽²⁾، أي أنها تتصف بصفات وخواص محددة والتي هي متناقضة ومتقاطعة بين جماعة وأخرى مما يسبب ذلك عدم استقرار نيجيريا وتعرضها إلى هزات اجتماعية وحضارية تكاد تعصف بها وتهدد وجودها وسلامتها، فهي دولة ذات تكوين مركب غير ناضج يسهل تجزئته وتفكيكه، والنتيجة كانت ظهور الدولة الرخوة أو الهشة، ومما لاشك فيه فإن القدرات البشرية دوراً جدياً حيويّاً وأساسياً في بناء دولة قوية وفق المنظور الجيوبولتيكي⁽³⁾.

وللكشف عن ذلك يتطلب الإحاطة الكاملة بالجوانب الإثنية ومديات مساهمتها في قوة الدولة والتي نبدأها بوقفه موجزة ومتكاملة بعض الشيء عن السكان الأصليين والموجات البشرية الوافدة على الأقاليم النيجيرية والتي كان لها الأثر الواضح في تكوين الصورة النهائية للتكوين الإثني للسكان النيجيريين. والتعرف على أهم الانعكاسات الجيوبولتيكية لذلك التكوين.

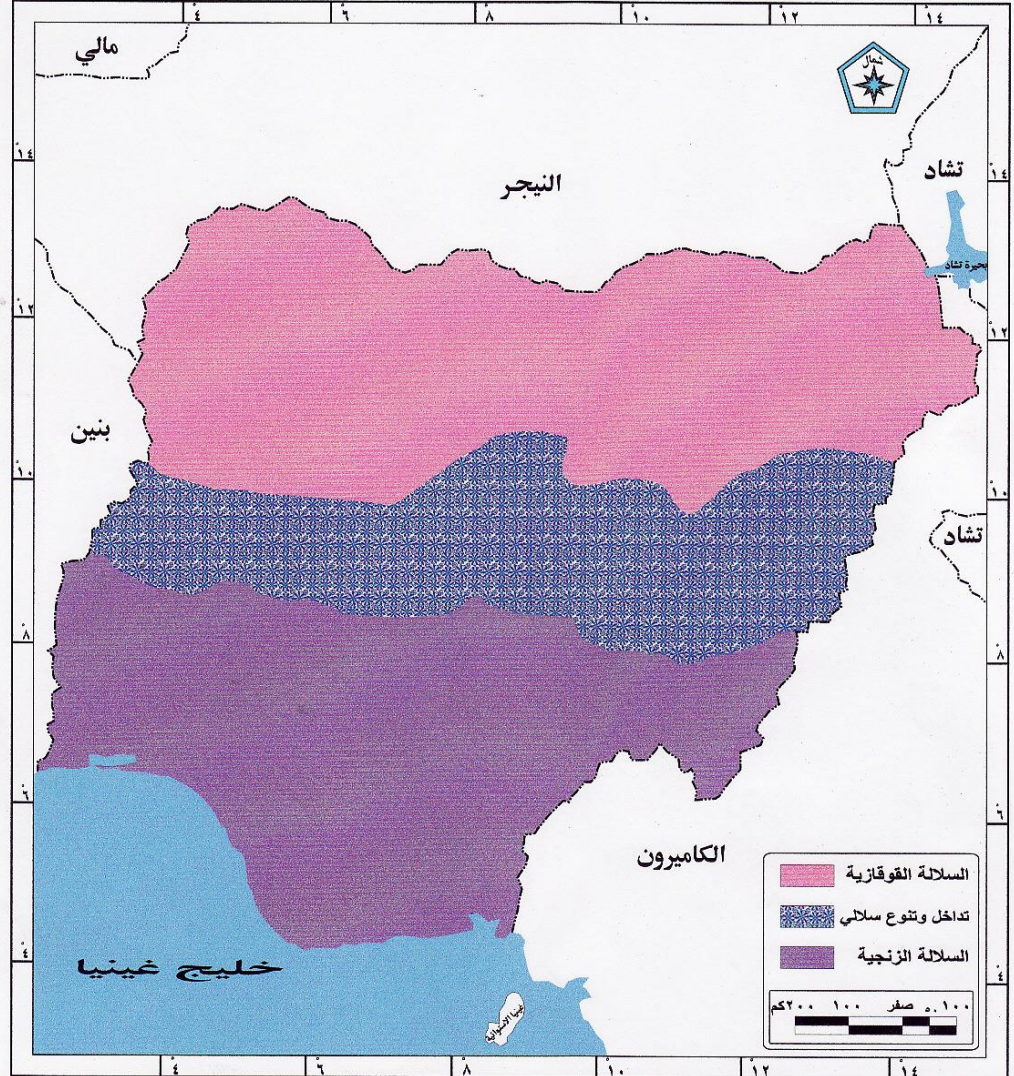
أصل السكان (السلالة)

تنتمي معظم الشعوب على الكرة الأرضية إلى عدة سلالات مختلفة ، ومن المعروف ان هناك صفات مختلفة تميز البشر عن غيرهم من المجموعات ، فشكل الجمجمة وحجمها وشكل الانف والعيون وطول القامة ولون البشرة وشكل الشعور مختلف عند القوقازي والمنغولي والزنجي ، وعلى الرغم من الهجرات التي حدثت على سطح الكرة الأرضية والتي أدت إلى امتزاج كثير من الشعوب عن طريق الزواج كما ذكر سلفاً . وعلى هذا الأساس يمكن ان يعدّ السكان أهم عنصر حاسم في تقدير قوة الدولة واستثمار مواردها. كما أنهم يعتبرون محور الدولة ومشكلاتها، لأنهم عنصر متحرك، وحركتهم تتجلى في الزيادة الطبيعية والهجرة اللتين تؤثران في تركيب السكان عمرياً وجنسياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، وهذا ينعكس على حدوث مشكلات عرقية ودينية تسود في مجتمعات عدة كنيجيريا مثلاً، لأنها تؤدي إلى حدوث نزعة قومية تدفع الدولة إلى اتخاذ قرارات وإجراءات سياسية تسبب مشكلات محلية أو إقليمية. فدولة نيجيريا تفتقر لوجود قومية واحدة، وذلك بسبب ظروف تكوينها السياسية والجغرافية⁽⁴⁾، فالسكان فيها خليط غير متجانس، حصل نتيجة التنوع والاختلاف التاريخي والاقتصادي والسياسي، وكذلك نتيجة ظروف وعوامل أخرى، أي بمعنى أنها دولة تتعدد فيها الأجناس تعدداً يرجع إلى موقعها الجغرافي بين مناطق الأجناس الرئيسة في قارة

أفريقيا، لذا فالشعب النيجيري ينتمي سلالياً إلى ثلاثة أصناف: يتمثل الصنف الأول بالسلالة القوقازية التي تمثل أكبر المجموعات البشرية عدداً وتوزيعاً دخلت تلك السلالة الى الاقليم الشمالي من قناة السويس وباب المندب حيث دخلوا البلاد على شكل مجموعات قبلية وتمثلة في قبائل الهوسا والفولاني والكانوري، وتعرف تلك المجموعة باسم زنوج السفانا وأهم صفاتها الشعر المموج أو المستقيم⁽⁵⁾، والأنف بارز مرتفع أو ضيق ولون البشرة يتدرج من أبيض إلى حنطي والعين زرقاء فاتحة إلى بنية أو سوداء والقامة متوسطة الطول. أما الصنف الثاني فيتمثل السلالة الزنجية (المجموعة السوداء)، وهي تمثل عدداً من السلالات منها أصلية مثل الزنوج الأفريقيين والأقزام، ومنها سلالات مختلطة مثل زنوج أعالي النيل والباننوا، وتتشترك هذه المجموعات بصفات عامة فالشعر أسود غامق ومجدع وخشن الملمس والأنف أفطس⁽⁶⁾ وعريض والفك بارز ولون البشرة أسود غامق والقامة طويلة خاصة الأطراف منها. دخلت تلك المجموعة إلى القسم الجنوبي من البلاد على شكل مجموعات قبلية وكانوا يدعون باسم الزنوج النقاة، وسموا بالنقاة لأنهم أقل الزنوج تأثراً بالأقوام الشمالية الحاميون (العرب) وغيرهم، فالصفات الزنجية الأصلية بارزة عندهم وخاصة بين الجماعات التي تقطن ساحل خليج غينيا⁽⁷⁾، وقد اكتسب بعضهم طول القامة من الحاميين في الشمال، وبعضهم الآخر اكتسب قصر القامة من الأقزام في الجنوب، وبالرغم من التشابه الجنسي فهم ينقسمون إلى عدة قبائل وشعوب تختلف عن بعضها في نسب التأثير الخارجي واللغة والدين والحرف، ومن أهم هذه القبائل (الأيبو واليوروبا).

أما وسط البلاد فتننتشر فيها عناصر زنجية قديمة تأثرت بسلالات وأجناس أخرى فهم خليط ما بين السلالات القوقازية والسلالات الزنجية (النقية)، كما هي موضحة في الخارطة(1).

خارطة (١٠)
التوزيع الجغرافي للسلاسل البشرية في نيجيريا



المصدر: علي موسى ومحمد الحمادي، جغرافية القارات، ط ٥، دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٩٢، ص ٣١٢.

وبهذا تعد نيجيريا دولة محاطة من جميع النواحي بأقاليم لكل منها ميزات انفردت بها وسادتها سلالات تميزها عن غيرها ولكل من هذه الأقاليم شعب وفروع تتوغل داخل الحدود النيجيرية لتجعل منها ميداناً واسعاً لتقبل تلك السلالات. واختصاراً لما تقدم نجد أن التنوع السلالي كان من أوائل المشاكل الإثنية في نيجيريا والتي كانت نتائجه لسياسات استعمارية وحكومية متذبذبة تحمل أعباءها النيجيريون سواء أكانوا شماليين أم جنوبيين، فعندما تشعر الأقلية السلالية بالعزلة والحرمان أو التعنصر ضدها لكونها أقلية أو سوداء قياساً بالجماعات السلالية الأكبر، وذات اللون المختلف يدفعها إلى الشعور بوضع خاص لايشجعها على التلاحم مع الجماعة الوطنية ككل، وقد يتعد الموقف بصورة أكبر، إذا ما لمست هذه الأقلية السلالية تشجيعاً ودعمًا من قبل دول مجاورة تنتمي إليها المجموعة السلالية نفسها كما هو الحال في نيجيريا بالنسبة للسلالة الزنوجية التي تشترك فيها الكثير من السمات والصفات مع جوارها بأكثر مما تشترك مع النيجيريين الشماليين. وبهذا توقفت أهمية العامل الجنسي ودوره في تحديد قوة الدولة على مقدار التعصب الذي يبديه أفراد كل سلالة من السلالات المعروفة ومقدار امتناعهم عن الاختلاط بسلالات أخرى.

وتبعاً لذلك سيتم دراسة السكان في نيجيريا حسب تكوينهم الإثني (القبلي- الديني – اللغوي) وبيان اثر ذلك التكوين على قوة الدولة .

أولاً- التكوين القبلي وانعكاسه على الواقع النيجيري:

لا يمكن فهم الخارطة السياسية في نيجيريا بدون الحديث عن الخارطة القبلية التي تعدّ أهم عوامل عدم الاستقرار في تاريخ نيجيريا الحديث، فالمجتمع النيجيري بشكل عام هو مجتمع يتألف من جماعات قبلية وما يزال النمط القبلي هو النمط المهيمن في أجزاء واسعة منها سواء على هيئة قبائل كبيرة أو تفرعاتها من عشائر وعوائل، فنيجيريا تحتضن المئات من القبائل، والقبيلة تعد محوراً مركزياً للهوية في نيجيريا، إذ تعتبر مرادفاً للقومية المعاصرة⁽⁸⁾، وقبل الولوج في موضوع التكوين القبلي وتوزيعه الجغرافي، والمشكلات التي نجمت عنه وانعكاسات ذلك على وحدة الدولة واستقرارها، علينا أن نعطي ولو تصور موجز عن مفهوم القبيلة وعن الأسس الأولية للمجموعة القبلية بشكل عام والأقلية القبلية بشكل خاص.

مفهوم القبيلة:

تعد القبيلة من أقدم عناصر التجمعات البشرية من حيث تطورها في التاريخ القديم، ففي ظل ظروف انعدام الأمن والحماية برزت الحاجة إلى التوحد في مجموعات أكبر فتوحدت القبائل، مما أدى إلى تكوين النواة الأولى للدولة بدافع حماية القبائل المتحالفة وتنظيم شؤون حياة هذه القبائل كما هو الحال في نيجيريا وأجزاء واسعة من أفريقيا⁽⁹⁾.

لذا فإن اصطلاح القبيلة كغيره من المصطلحات في العلوم الاجتماعية بشكل عام لم يحظ بتعريف محدد ومتفق عليه، فالقبيلة تعد بمثابة القاسم المشترك في الوجود الاجتماعي في أركان القارة الأفريقية كلها تقريباً وإن كانت تقع على مراحل عديدة من التطور والتحول، لأن القبيلة نقيض الدولة والبدل عنها في تحقيق الانتماء للفرد واستقطاب ولاءاته القبلية والتعبير عن هويته، فالدولة تقوم أساساً على وحدة المكان والجوار⁽¹⁰⁾ والقبيلة تقوم على وحدة الدم والقرابة فالأولى ظاهرة جغرافية أو إقليمية واسعة، والثانية ظاهرة عرقية أو عنصرية ضيقة، فالدولة ولاؤها للجغرافية والقبيلة ولاؤها للتاريخ.

فالقبيلة غالباً ما تتخذ موقعاً أو إقليمياً معيناً لها، وهذا يعني أن الرباط القبلي يشند ويقوى في حالة الإنتماء إلى منطقة واحدة ويصبح الإثنان شيئاً واحداً وبهذا تدخل العلاقة بين المنطقة أو الإقليم لتشكل علاقة واحدة ومتداخلة هي (القبيلة- المنطقة- الإقليم)⁽¹¹⁾، كما هو الحال في المجموعات القبلية النيجيرية. وعلى الرغم من أن القبيلة قد لعبت في الماضي النيجيري دوراً إيجابياً باعتبارها تمنح الإنسان الذي ينتمي إليها هوية تميزه عن الآخرين شأنها في ذلك شأن (القومية) في المجتمعات المعاصرة، كما أنها لعبت خلال الفترة الاستعمارية التي مرت بها نيجيريا دوراً واضحاً في الحث على الاستقلال والتخلص من التبعية الأوربية مثلما فعلت القومية في أوربا خلال القرن التاسع عشر⁽¹²⁾، أي بمعنى أن القبيلة كانت بمثابة النظام السياسي في الدولة الحديثة الناشئة إلا أن القبلية في الوقت الحاضر أصبحت معوقاً أمام تحقيق الوحدة الوطنية وبناء الدولة الحديثة، وذلك لأن طغيان القبلية والشعور القبلي في دولة ما، معناه أن الولاء للقبيلة سيكون قبل الولاء للدولة، وللدلالة على ذلك نرى بأن الظاهرة القبلية ولاسيما شكلها التعصبي ذات تأثير سلبي واضح على صعيد الوحدة، مما لها من دور تجزيئي طالما أنها توفر الظروف النفسية والاجتماعية للدعوات الانفصالية، وبالتالي أنها تقف عائقاً أمام التوحد المجتمعي في إطار الدولة الواحدة كونها تشكل حاجزاً كبيراً في تشكيل

دولة مركزية موحدة⁽¹³⁾، بسبب ضعف أو انعدام الشعور أو الوعي الوطني، وهذا ماتسعى إلى ترسيخه الدول الاستعمارية لخلق جيوب جيوبولتيكية تستخدم لإضعاف الدولة أو تغيير سياساتها.

المجموعات القبلية في نيجيريا وتوزيعهم الجغرافي:

تتصف نيجيريا بكونها واحدة من تلك الدول التي تضم العديد من المجاميع القبلية والتي تقدر بنحو (250) مجموعة قبلية، ومما لاشك فيه أن وجود مثل هذا العدد الهائل من تلك المجاميع وفروعها يرتبط عادةً بالظروف الجغرافية (الطبيعية والبشرية) لنيجيريا التي تباينت وتنوعت في محاورها كلها مما انعكس سلباً أو إيجاباً على طبيعة هذه المجموعات وعلاقاتهم وتوزيعهم الجغرافي على امتداد مساحتها الواسعة، وأهم تلك المجموعات هي عشر مجموعات رئيسة تشكل نسبة (88%) من إجمالي عدد السكان و(12%) الباقية تمثلها المجاميع الأخرى الفرعية كما هي مبينة في الجدول (1).

الجدول (1)

حجم المجموعات القبلية في نيجيريا ونسبها وفقاً لتعداد عام (2005)

النسبة المئوية (%)	عدد السكان بالالف/نسمة	المجموعات القبلية
19	24.9907	الهوسا
18	23,6754	الأيبو
17	22.3601	اليوروبا
11	14.4683	الفولاني
10	13.153	الأيجاو
4	52.612	الكانوري
3	39.459	الأيبيبو
3	39.459	التيف
2	26.306	الأيديو
1	13.15	النوبي
12	15.783.6	جماعات فرعية أخرى
100	131.530.000	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة بالإستناد إلى:

Nigeria: Main Cultural Groups, from Politics in Africa: 7 cases edited by Gwendolenm, Carter, 2005, by Harcourt, Brace & World Inc., Reproduced by Permission of the Publishers.

يتضح من الجدول (اعلاه) أن حجم ونسب المجموعات القبلية في نيجيريا متباينة ومتفاوتة في أعدادها، وتشكل كل نسبة من تلك النسب تأثيراً واضحاً على وزن وقوة نيجيريا السياسية، علماً أن التقسيم الوارد في ذلك الجدول لا يعطي حقيقة القبائل المتعددة في نيجيريا، لأنه اعتمد السلالة التي انحدرت منها القبائل وتم توزيعها إلى مجاميع عرقية، وهذا يعني ضياع أو دمج قوميات ومجاميع قبلية ذات شخصية مستقلة بالقومية النيجيرية.

ووفقاً لذلك ستتم دراسة تلك المجموعات القبلية وخاصة فيما يتعلق بتعدادهم ولغاتهم وتوزيعهم الجغرافي، فضلاً عن بعض جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية.

1- قبيلة الهوسا:

يعتقد أن أصلهم يرجع إلى أصل هندي أو يهودي أو فينيقي، وبعضهم يقول أنهم جاءوا من صعيد مصر، إذ توجهوا غرباً عن طريق المغرب العربي ثم انددروا إلى المحيط الأطلسي فاستقر بعضهم هناك، ومضى بعضهم الآخر قدماً حتى بلاد السنغال⁽¹⁴⁾. وقبائل الهوسا هي خليط من قبائل شمالية بربرية وقبائل جنوبية وتأثروا كثيراً بالصفات الحامية العربية بالرغم من محافظتهم على بعض الصفات الزنجية ويتكلمون اللغة الحامية (الهوسا)، وموطن قبيلة الهوسا الأصلي الإقليم الشمالي كما هو موضح في خارطة (2)، وهي من المجموعات الإثنية المتداخلة جغرافياً مع جمهورية النيجر، وتعدادهم حسب إحصاء عام 2005 يبلغ نحو (24.990) مليون نسمة، وهم يشكلون نسبة (19%) من إجمالي عدد السكان وهي تمثل أكبر نسبة لباقي المجموعات القبلية ولها ثقلها السياسي والاجتماعي في نيجيريا وتشتهر تلك المجموعة بالزراعة والتجارة، ويدينون بالديانة المسلمة⁽¹⁵⁾.

2- قبيلة الأيبو:

وهي مجموعات بشرية تغلب عليها الصفات الزنجية الأصلية، يقطنون الإقليم الشرقي من نيجيريا، ويبلغ عددهم نحو (23.675.4) مليون نسمة، ويشكلون نسبة (18%) من إجمالي

السكان، ويدين معظمهم بالديانة المسيحية ويتكلمون بلغة واحدة هي لغة الأيبو، وقد أحرزت هذه القبيلة نجاحاً وتقدماً كبيراً في أوجه النشاط الاقتصادي والإداري والصناعي، والى السيطرة والتسلط ونظرة الاستعلاء على القبائل الأخرى، وهذا ما يجعلهم يلقون مشاعر الكراهية من أبناء القبائل الأخرى، خاصة القبائل الشمالية⁽¹⁶⁾ وهم أكبر مجموعة قبلية في الشرق.

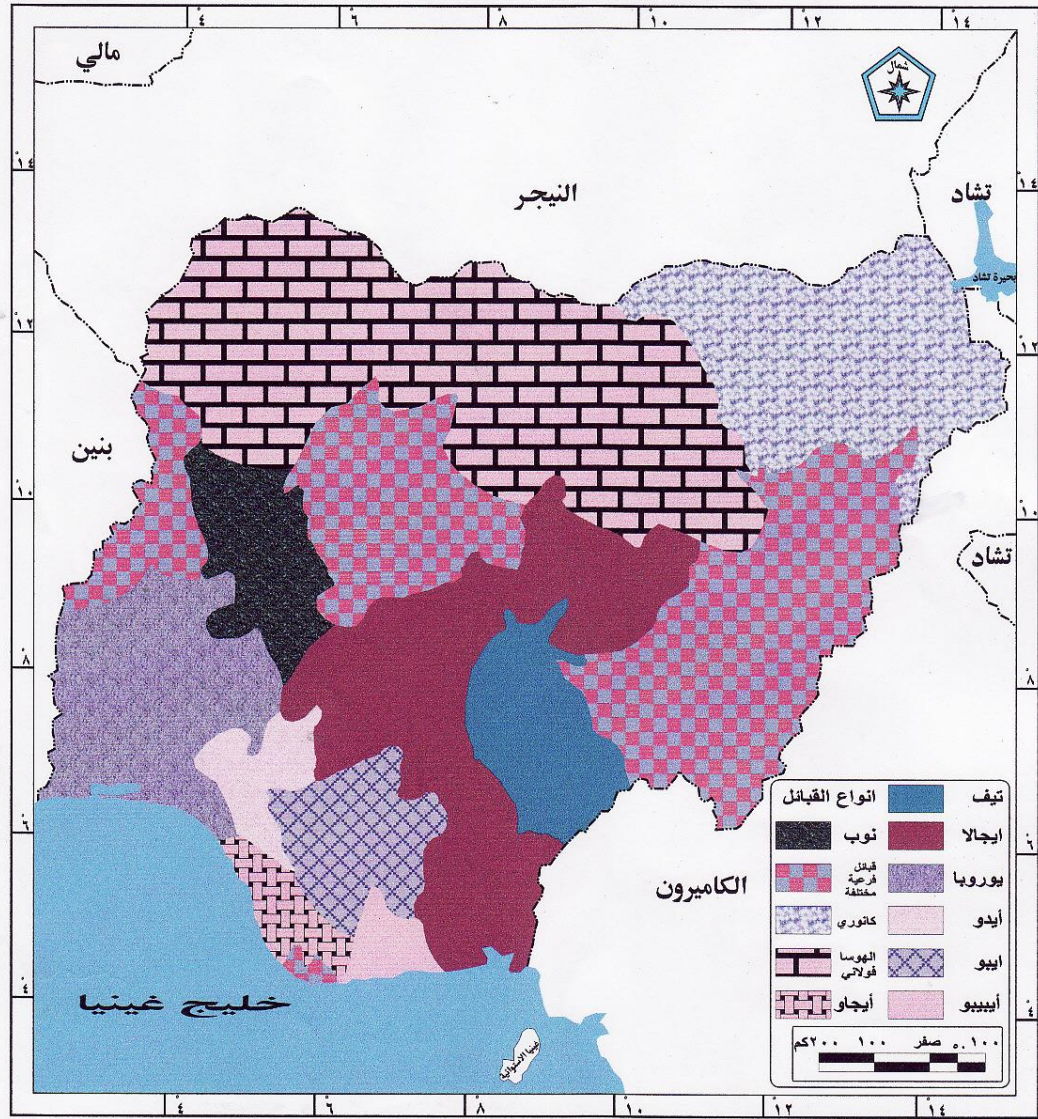
3- قبيلة اليوروبا:

وهم جماعات خليطة من الزنوج ومهاجرين من الشمال يبلغ عددهم نحو (22.360) مليون نسمة ويشكلون نسبة (17%) من إجمالي السكان، ينتشرون في الإقليم الغربي الذي يسمى باسمهم، ويعود أصلهم إلى الكنعانيين، أي أنهم قدموا إلى نيجيريا من الجزيرة العربية (مكة المكرمة)، واليوروبا أناس عاشوا حياة خصبة في المنطقة التي يمكن تحديدها حديثاً ما بين خصب النيجر شرقاً وبين داهومي غرباً وهذه القبائل تمتاز بوجود طبقات من التجار والزراع، فضلاً عن إن الإسلام أخذ يتوقف إلى أراضي تلك القبائل حتى وقف عند حدود المنطقة الاستوائية والمنطقة شبه الاستوائية، ولكن بعد أن عادت الطرق وقطعت بعض الأشجار المعوقة لذلك الانتشار، استطاع اليوروبا المسلمون بالتحرك نحو الناس في قراهم وعلى مشارف غاباتهم، ويكونون معهم علاقات جديدة باسم الإسلام، ولكن هؤلاء المسلمين سرعان ما اصطدموا بالمؤثرات المسيحية⁽¹⁷⁾، وعلى الرغم من ذلك فقد تفوق الإسلام على المسيحية في هذه المنطقة، مما جعل المسيحيون أنفسهم يؤكدون هذا في تقاريرهم ويذهبون إلى أن الإسلام دين أفريقي.

4- قبيلة الفولاني:

وهم جماعات حامية مختلطة الزنوج يبلغ عددهم نحو (14.468.3) مليون نسمة ويشكلون نسبة (11%) من إجمالي عدد السكان، اعتنقت تلك الجماعات الإسلام في وقت مبكر وهم ينتشرون على نهر الجيمبيا، وأنهم يشبهون العرب ويتكلم معظمهم بالعربية لأنهم يتعلمونها في مدارسهم، والفولاني

خارطة (٢)
التوزيع الجغرافي للقبائل الرئيسة في نيجيريا



على جانب كبير من النشاط والاقتصاد وهم يعيشون بمعزل لا يختلط مع الهوسا فهم كانوا قبائل رحل وظيفتهم الرئيسية هي الرعي وتوزعوا على عدة مناطق من أفريقيا الغربية وخاصة مناطق السفانا- السنيغال- غينيا ونيجيريا، فبعض من قبائل الفولاني استقروا في المدن النيجيرية،⁽¹⁸⁾ وبعضهم الآخر في القرى مما أدى بتلك المجموعة إلى الإنصهار والاندماج والتزاوج مع قبائل الهوسا، وبهذه الطريقة لم يحدث أي خلاف بين المجموعتين، إذ أصبحوا يمثلون ثقافة واحدة ونظاماً واحداً ومن ثم مجموعة عرقية واحدة.

5- قبيلة الإجاو:

وهي من القبائل الرئيسية السائدة في جنوب نيجيريا، ويبلغ عددهم نحو (13.153) مليون نسمة ويشكلون نسبة (10%) من مجموع السكان ويعتقون المسيحية، وهم من الزنوج النقاء.

6- قبيلة الكانوري:

وهي خليط من الدماء العربية والحامية والزنجية، استقرت في منطقة بورنو في الشمال الشرقي من نيجيريا⁽¹⁹⁾ ومنذ قرون طويلة يزيد عددهم على (5.261.2) مليون نسمة وتبلغ نسبتهم نحو (4%) من مجموع السكان الكلي، وتعتنق تلك القبيلة الإسلام.

7- قبيلة الأيببو:

وهم زنوج نقاة يزيد عددهم على (3.945.9) مليون نسمة ونسبتهم بلغت نحو (3%)، يقطنون الإقليم الشرقي ويغلب عليهم طابع الإسلام مع وجود ظاهر للمسيحية.

8- قبيلة التيف:

وهم مجموعة بشرية تغلب عليهم الصفات الزنجية الأصلية، يبلغ عددهم نحو (3.945.9) مليون نسمة ويشكلون نسبة (3%) من مجموع السكان وتنتسبون تلك القبيلة ضفاف النيجر الشمالية في المقاطعات المحاذية لبلاد اليوروبا، وتعتنق تلك المجموعة الديانة المسيحية.

9- قبيلة الأيدو:

وهي إحدى القبائل الرئيسة السائدة في الإقليم الغربي الأوسط من نيجيريا، ويبلغ عددهم نحو (2.630.6) مليون نسمة طبقاً لتعداد عام 2005 وهم من الزنوج النقاء.

10- قبيلة النوبي:

وهي مجموعة بشرية تسكن على ضفاف النيجر الشمالية في المقاطعات المحاذية لبلاد اليوروبا⁽²⁰⁾ وهم من الزنوج النقاء يبلغ عددهم نحو (1.315) مليون نسمة وبنسبة (1%) من مجموع السكان.

فضلاً عن تلك المجموعات القبلية هناك مجموعات فرعية أخرى تنتشر على شكل جيوب بين تلك المجاميع الرئيسة يبلغ عددها نحو (15.783.600) مليون نسمة وبنسبة (12%) من إجمالي عدد السكان.

أثر القبيلة في الاستقرار السياسي للدولة:

بعد أن استعرضنا المجموعات القبلية الرئيسة في نيجيريا تبين أن تلك المجموعات تطابقت إلى حد ما قومياً، فنجد أن كل مجموعة قبلية تكاد تكون مجموعة قومية لها شخصيتها المميزة في السلوك والعادات والتقاليد وكانت أكبر تلك المجموعات حجماً بشرياً هي قبائل (الهوسا- الفولاني) التي شكلت نسبة (30%) من مجموع السكان، ثم تلتها قبائل الأيبو بنسبة (18%)، في حين بلغت نسبة اليوروبا نحو (17%). وبهذا نرى أن واقع التوزيع الجغرافي النسبي للمجموعات القبلية وتفاوتها من إقليم لآخر له مدلولات جيوبولتيكية مهمة، إذ إن للأغلبية القبلية تأثيراً واضحاً في الهيمنة وخلق بؤر للقوة السياسية، وفي ذات الوقت فإن للأقلية القبلية دوراً مهماً في رسم السياسات وخلق المشكلات خاصة إذا كانت للأقلية نزعة استقلالية (انفصالية)⁽²¹⁾، فبذلك فإنها تبدو في ميولها وسياستها غريبة عن الوسط الذي تعيش فيه، فتكون عاملاً من عوامل الضعف في جسم الدولة، وكثيراً ما تستغل الحقوق المشروعة للأقليات من قبل جهات أجنبية استعمارية لخلق المتاعب في الدولة لصرفها عن مهمتها في بناء قوتها وتعزيز استقلالها، خاصة إذا كانت الدولة تنتهج سياسة مستقلة وطنية فإنها تواجه مثل هذه المحاولات الاستعمارية في إثارة الأقليات القبلية والدينية والثقافية وتحريكها لتحقيق أهداف استعمارية بشكل مباشر أو غير مباشر، كما هو الحال في الدور الذي لعبه الاستعمار البريطاني في نيجيريا من خلال سياسة الحكم غير المباشر

الذي وضع أسسه (لوجارد)، والذي استمر هذا النوع من الحكم حتى استقلال نيجيريا عام 1960، إذ أفرزت تلك السياسة التي اتبعتها بريطانيا نمطاً معيناً من العلاقات داخل المجتمع النيجيري⁽²²⁾، إذ انتهج سياسة تجزئية واضحة على صعيد الوحدات البشرية القائمة وذلك من خلال نهجه المعروف بفرق تسد (Divide and Rule)، والقائم على قبيلة معينة ومحاباتها على حساب القبائل الأخرى، أو تقريب القبائل الصغرى على حساب الكبرى وشق صف القبيلة الواحدة⁽²³⁾، وهذا بدوره سيؤثر على هياكل الدولة السياسية والإدارية عامة، لأنها سوف ترسخ دور المفاضلة لقبيلة ما على حساب الأخرى، مثلما فعلت بريطانيا على تقريب قبائل الأيبو، إذ ولدت لديهم شعوراً بأنهم أصحاب السلطة الاقتصادية وعملت على تنمية هذا الشعور لديهم وترسيخه في سبيل خدمة مصالحها غير المشروعة.

لذلك نرى بأن تقريب قبيلة على حساب الأخرى من دون شك سيولد حالة من التصادم والتناحر بين القبائل الأخرى، مثلما فعلت قبائل الأيبو والتي قادت الحركة الانفصالية في الإقليم الشرقي من نيجيريا والتي أدت إلى قيام الحرب الأهلية عام (1967) وهكذا نجحت بريطانيا منذ البدء في زرع بذور النزعة القبلية وإثارتها داخل المجتمع النيجيري ككل.

ومن الجدير بالذكر والمناقشة أن تركز المجاميع القبلية في أقاليم جغرافية معينة، قد تكون ملائمة لطبيعة حياتهم الزراعية أو الرعوية إلا أن هذا التركيز الجغرافي جعل من النظرة الإقليمية المتجذرة أساساً في الحياة الاجتماعية النيجيرية الواعز الحقيقي لولاء الفرد تجاه القبيلة والإقليم ثم الدولة، وأصبحت كل مجموعة قبلية منعزلة في إقليم خاص بها، حتى أن بعض الأقاليم سمي بأسماء القبائل القاطنة فيه كإقليم الهوسا-الفولاني واليوروبا على سبيل المثال، كما أن اتساع مساحة الدولة والتباينات الجغرافية والتفاوت في التنمية كلها عوامل أصلت من الانتماء (القبلي الإقليمي) في نيجيريا، وأصبح السكان في كل إقليم يطالبون بحقوقهم من خلال تطبيق مبدأ (حق تقرير المصير)*، أي المطالبة بالاستقلال أو على الأقل بحكم ذاتي يضمن حقوقهم المشروعة، فضلاً عن ذلك فإن تداخل القبائل النيجيرية المختلفة مع قبائل دول الجوار قد زاد من إمكانية حدوث الاضطرابات أو المشاكل مع دول الجوار نتيجة التقسيم العشوائي لنيجيريا، فشطر القبيلة الواحدة ما بين أكثر من دولة وهذا بدوره انعكس على تعدد الولاءات القبلية على حساب

الدولة الواحدة، أي بمعنى إن عدد الولاءات القبلية كلما ازدادت كلما كان ذلك سبباً من أسباب عدم سيطرة الدولة وضعف مركزيتها وبهذا أصبح الأمر كما يقول العلامة ابن خلدون (أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلما أن تستحكم فيها دولة)، والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف الآراء والأهواء، وإن وراء كل رأي فيها هوى وعصبية تمنع عنها فيكثر الانقراض على الدولة والخروج عليها في كل وقت وإن كانت ذات عصبية فمن تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة⁽²⁴⁾.

ومن الطبيعي أن معظم أقاليم نيجيريا تسودها النزاعات والصراعات وأن المسبب الرئيس والساند لها هو العنصر القبلي ومعظم هذه الصراعات كانت تدور حول المراعي والأراضي وأخذت تتطور لتأخذ منحاً سياسياً من خلال المطالبة بالمشاركة في السلطة باقتسامها ما بين الأطراف الإقليمية أقاليم نيجيريا المتنازعة فيما بينها من جهة وبين الحكومة من جهة أخرى، فضلاً عن المطالبة باقتسام ثروات أقاليمهم مع السلطة المركزية وإن النتائج المتوقعة لهذه الصراعات تعد من أخطر التحديات وأبرز نقاط الضعف التي تواجه الدولة لأنها تعد الأساس العملي لتفكيكها.

وهكذا نجد أن العامل القبلي يعكس آثاراً سلبية على الصعيد السياسي، قد تؤدي في إحدى نتائجها إلى الانقسام السياسي⁽²⁵⁾، وقد يزداد ذلك الأثر سلباً عندما يطال العامل القبلي جوهر السلطة ومؤسساتها ليخلق ما يمكن تسميته بـ(سلطة القبيلة). إذ نجد أن الوضع القبلي وما يحمله من عدم التجانس الاجتماعي ارتبط بظهور أحزاب سياسية على أساس عرقي كان لها دورها البارز في الحياة السياسية خلال فترات الحكم، فعكست تبعاً لذلك الواقع القبلي والإقليمي في تركيبتها، وهذا يشير إلى أن تشكيل الأحزاب النيجيرية على أسس قبلية وإقليمية لم يكن بسبب التباين والتنافس بين القبائل والأقاليم فحسب، وإنما بتشجيع من الدول الاستعمارية التي حاولت فرض سيطرتها من خلال تقسيم المجتمع النيجيري وتشجيعه على التعبير عن الإقليمية قولاً وفعلاً⁽²⁶⁾. وبهذا نرى بأن نيجيريا تندرج ضمن مفهوم الجغرافية السياسية بأنها من الدول ذات التكوين المركب، أي لا توجد مجموعة أثنوية سائدة في الدولة، وهذا يشكل مصدر ضعف لها، لأن التكوين المركب وتعدد الأقليات يجعل من البناء الداخلي أقرب إلى التفكك من الدول البسيطة التكوين، إذ لم تتعامل الدولة مع هذا المتغير بحكمة سياسية وتجعل من المعيار الوطني هو الأساس في الدولة.

ثانياً- التكوين الديني:

يعد الدين من الظواهر البشرية المهمة التي تحدد سلوك الملايين من الناس حتى ينعكس أثره بصورة واضحة على الخارطة الأساسية للعالم، إذ كان وما يزال للدين دوره الواضح في حياة الشعوب وعلى مر الفترات التاريخية المتعاقبة، ولعل هذا الدور قد جاء في ظل مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والحضارية مع كل حقبة من حقبة التاريخ التي مرت بها تلك الشعوب⁽²⁷⁾.

وعليه فإن هذا المحور سيحلل الخارطة الدينية لنيجيريا وقبل ذلك سنتطرق إلى مفهوم الدين ثم سنتقل إلى التوزيع الجغرافي لتلك الأديان.

مفهوم الدين:

إن الأهمية الكبيرة التي يحتلها الدين (Religion) في حياة الجماعات البشرية دفعت جمهوراً من العلماء والباحثين إلى الاجتهاد الفكري للتوصل إلى تعريف محدد وواضح له وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها الباحثون، إلا أن بعضهم قد تمكن من بيان الإطار العام لمفهوم الدين، إذ تنوعت المفاهيم النظرية حول ماهية الدين وأهميته في حياة الشعوب البشرية، إذ تناول الفكر الإسلامي موضوع الدين بأنه مجموعة من التصرفات والسلوك اليومي والعام الذي يقوم به الإنسان للتقرب روحياً من الخالق وإطاعة تعاليمه المقدسة على الأرض، استعداداً لمواجهة (يوم الدين) أي يوم الحساب أو الدنيوية.

أما الباحث الأمريكي (مارتن أي. مارتن) أكد على أن الدين هو عنصر رئيس في تشكيل الشخصية الثقافية⁽²⁸⁾.

من كل ماتقدم نستشف أن الدين في جانب كبير من محتواه يدفع إلى تنظيم العلاقة بين الإنسان والواقع ويوجهه بشكل غير منظور ليس فقط في كيفية ممارسة الطقوس الدينية بل كذلك في تنظيم سلوكه اليومي في الملبس والمأكل والمسكن ضمن إطار الجماعة البشرية وهذا مايقود في كثير من الحالات إلى التداخل بين ما هو ديني وما هو دنيوي إلى درجة يصعب فيها التمييز بينهما لذا فقد عدت المعتقدات والشعارات الدينية بمثابة إحدى السمات الإثنية المميزة للجماعات البشرية في القبيلة والمجتمع التي يختلفون بها عن الإثنيات الأخرى، إذ كانت الحدود الإثنية والدينية في العصر البدائي وفي المجتمع الطبقي المبكر قاعدة هامة، ولكن بفعل التطور الاجتماعي وزيادة الاتصال واتساع قاعدة الجماعات القديمة نشأت جماعات دينية أكبر، نتج عنها تعدد في الطوائف والملل تدريجياً بسبب

التمايز في السلوك والاعتقاد حتى ظهرت الديانات العالمية كما يسميها علماء الأنثروبولوجيا والمتمثلة بالديانات السماوية والوضعية⁽²⁹⁾، فأدت إلى ابتعاد الحدود الإثنية عن الحدود الدينية، ولم تعد تتطابق، وقد حل الوعي الديني محل الوعي الإثني وتميزت القرون الوسطى بهذا الواقع بوجه خاص، إذ كان التوجه إلى الوجود وليس نحو الهوية إلى أن أصبح الانتماء الديني يفقد صلة الانتماء الإثني بصورة متزايدة وأصبحت غاية الشعوب الحديثة الكبرى تؤمن بدين واحد جعلها تفقد إنتماءها القومي، إذ إن مازاد من تعدد الأقليات المذهبية والطائفية في الدين الواحد انعكاس لحالة عدم تجانس بين الجماعات الإثنية بسبب التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي على الجماعات الدينية، وأصبح الدين الواحد يتألف من مذاهب وتيارات وفرق وطوائف وكنائس مختلفة، ففي الدين الإسلامي ونتيجة الاختلاف الفقهي في الأحوال الدينية تعددت المذاهب والطوائف مثل (المذهب الشافعي- الحنفي- المالكي- الحنبلي- الجعفري)⁽³⁰⁾.

أما الديانات المسيحية فقد كان الأمر أعقد في الحياة الدينية العامة نتيجة الانقسامات المتعددة إلى تيارات وكنائس مختلفة، أدت إلى انتماء أقسام مختلفة في شعب واحد إلى عدة كنائس وطوائف مثل (الكاثوليكية والبروتستانتية والارثوذكسية)⁽³¹⁾، قد أدى هذا الانتماء المتنوع في المجتمع الواحد إلى نشوء فوارق ثقافية ومعيشية نسبية في داخله تمخض عنها ما يسمى بالجماعات الإثنية الدينية أو الأقليات الدينية، وهذا ماسوف نلمسه في تاريخ الطوائف الدينية في نيجيريا وتوزيعها الجغرافي.

التوزيع الجغرافي للأديان في نيجيريا:

تتصف نيجيريا بأنها دولة متعددة الأديان والمذاهب ضمن الدين الواحد، وقد انعكس ذلك التعدد على أساليب حياتهم ومعيشتهم وسكانهم سواء أكان ذلك في المدن أم في القرى⁽³²⁾، فنجد الديانات السائدة في المجتمع النيجيري هي (الإسلام والمسيحية والديانات الأخرى المحلية ((الوثنية))، وتنتشر تلك الديانات والمعتقدات في مختلف أنحاء البلاد، ولكن هناك تركيز واضح لهذه الأديان يتماشى نوعاً ما مع السلالات البشرية أو القبائل في نيجيريا، إذ يتركز الإسلام في الإقليم الشمالي، وأن مناطق الغرب يتقاسم فيها المسلمون والمسيحيون، ويعيش أغلبية المسيحيين في الجنوب، أما الديانات التقليدية (الوثنية) فما زالت سائدة في شرق الحزام

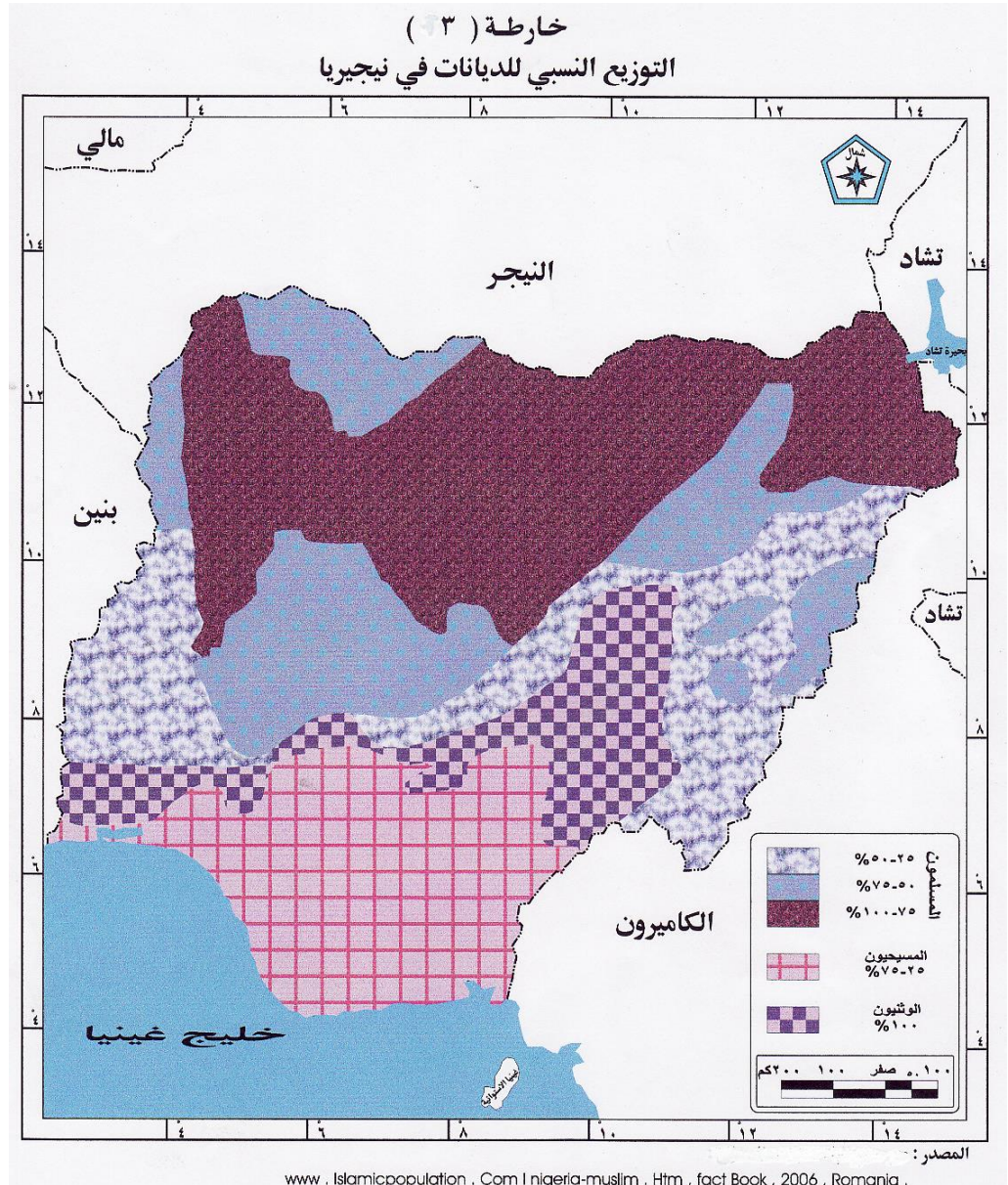
الأوسط وفي بعض المناطق الريفية المتناثرة وفي مختلف أرجاء البلاد، إذ لم يزل السكان في عزلة نسبة إلى المناطق الحضرية.

وتبعاً لذلك سيتم دراسة الأديان في نيجيريا وعلى النحو الآتي:-

1- الإسلام:

تعد نيجيريا بلداً متوسطاً يقع في المحور الأفريقي، الذي ينطلق من نهر النيجر إلى المحيط الأطلسي، ويغطي مساحات واسعة تقارب (المليون كيلو متر مربع) وتؤلف نيجيريا أكبر تجمع للمسلمين جنوب الصحراء، إذ يشكل الإسلام فيها عنصراً هاماً إذ يتركز في الإقليم الشمالي ويمتد جنوباً ليصل إلى أقصى الساحل الجنوبي الغربي، كما هو موضح في الخارطة (3)، ومن الواضح أن الإسلام أشد ارتباطاً بالسفانا منه بالغابة، ولكن أيضاً بالسهول أكثر منه بالمرتفعات التي تحولت إلى ملاجئ للعناصر الوثنية المستضعفة الهاربة من زحف المسلمين الفولاني مثل هضبة (جوس) وبوتشي في الوسط، إذ نجد جماعات التيف والنوبى تتكدس فيها،⁽³³⁾ وازداد انتشار الإسلام وعظم أمر المسلمين في القرن الثالث عشر الميلادي تأثراً بنفوذ الموحدين والمرابطين الذين أقاموا دولتهم في المغرب العربي.⁽³⁴⁾ ، وكان لانتشار الإسلام في الشمال النيجيري أثره على حياة السكان الاجتماعية والثقافية مما جعل لهم شخصية مميزة في السلوك والعادات التي انطبعت بالطابع الإسلامي بعد أن كانت أسيرة المعتقدات الوثنية، ولم يتمكن الإسلام من الوصول مبكراً إلى الأجزاء الجنوبية من نيجيريا بسبب كثافة الغابات التي تفصل بين الشمال والجنوب، وأصبحت الدولة تمتع بثنائية دينية تؤثر على الوحدة والتماسك القومي، إذ نجد تكرار ثنائية الشمال الإسلامي والجنوب الوثني المسيحي، ولعبت الطرق الصوفية دوراً هاماً وبارزاً في نشر الإسلام في الساحة النيجيرية بانتشارها الواسع في طول البلاد وعرضها وتمثل (القادرية والتيجانية أقدم الطرق الصوفية التي أدخلها العلامة الشيخ (عثمان بن فودي الفولاني)* في تلك البلاد، وتأسس أكبر إمبراطورية للفولاني، أرست دعائم الدولة، وعندما بدأ الاستعمار البريطاني يشق طريقه التوسعي داخل تلك الدولة، أدت تلك الزوايا دوراً هاماً في نشر العقيدة الإسلامية وتنقيتها مما خالطها من شوائب وضلالات فأصبحت هذه الزوايا مراكز للتدريب العسكري على الرماية والمبارزة، وشن الحملات العسكرية، وهذا ما بدا واضحاً في حركة الجهاد الفولانية عندما تصدت

للاستعمار البريطاني، عندما بدأ يشق طريقه التوسعي داخل تلك الدولة، حيث وقف المسلمون بوجه تلك الهجمة وخاضوا معارك حامية استمرت عشرات السنين في سبيل الحفاظ على دينهم وأرضهم، وأخذت القوات البريطانية تطلب المد لمواجهة صمود الأهالي، ولولا امتداد الحركات التبشيرية والغزوات الاستعمارية لكان سكان نيجيريا جميعاً مسلمين، وبهذا نجد بأن حركة الجهاد الإسلامي من قبل أكثرية الفولانيين قد جاءت بالوحدة الدينية المتكاملة، إذ كانت لنتائج هذه الحركة آثار بعيدة المدى، إذ كانت حرب الجهاد هذه هي الوسيلة الأكثر شيوعاً لاعتناق الوثنيين الإسلام وبأعداد كبيرة، ومع أن الدولة الاستعمارية لم تحرم على المسلمين ممارسة شعائرهم الدينية، إلا أنها كانت ذات دراية بالطاقة الكامنة فيهم، وكان خوفها عظيماً من الخطر الإسلامي الذي بدأ في حركات الجهاد، لذا لجأت لإضعاف نفوذ المسلمين سياسياً وتقليل فاعلية الإسلام معنوياً، فقسما الدول الإسلامية إلى وحدات إدارية صغيرة يتضاءل فيها نفوذ الحكام المسلمين وشجعوا استعمال الأعراف المحلية بدلاً من الشريعة الإسلامية، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن المسلمين مازالوا يؤلفون غالبية السكان في نيجيريا، حيث بلغت نسبتهم نحو (75%) من إجمالي عدد السكان كما هو مبين في الجدول (2)، ويتضح أن لهؤلاء المسلمين ثقلهم السياسي والاقتصادي والديني والاجتماعي سواء في عهد النضال من أجل الاستقلال ضد الاستعمار البريطاني أم بعد الاستقلال، ولهم تنظيماتهم الاجتماعية والدينية التي تتولى رعاية شؤونهم⁽³⁵⁾.



الجدول (2)

أعداد ونسب الأديان في نيجيريا عام 2005

النسبة المئوية %	أعدادهم بالآلاف/نسمة	الديانة
75	98647.5	الإسلام
20	26306	المسيحية
5	6576.5	الوثنية
100	131530	المجموع

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى: جون قاي نوت يوة، جمهورية نيجيريا الاتحادية، نشرة دولية، المعهد العالي للدراسات الدينية، العدد (8)، عمان، 2002، ص5.

ومجمل القول فإن الإسلام في نيجيريا يمثل قوة اجتماعية هامة وأن المسلمين يتمتعون بشعور إسلامي قوي، إذ ينتمي كل نيجيري مسلم إلى أحد الطرق أو الفرق الصوفية، التي تعد من أبرز سمات المسلمين في نيجيريا بجانب البناء القبلي، إذ يصعب عادة التمييز بين الجماعة الصوفية واتباع القبيلة الواحدة، إذ صار شيخ الطريقة ينازع بل يفوق شيخ القبيلة في إمكانية التأثير على سلوك أتباعه، بسبب العلاقة الروحية المترابطة بين شيخ الطريقة وأتباعه، لذا أصبح مشايخ الطرق من أبرز أدوات صنع القرار السياسي في نيجيريا.

2-المسيحية:

في إطار السباق الاستعماري المحموم على القارة الأفريقية بين الدول الغربية، وصل البرتغاليون إلى الساحل الجنوبي لنيجيريا عام (1422م) ثم لحق بهم البريطانيون بعد ذلك عام (1553م)، كانت تلك بداية اتصال العالم المسيحي بنيجيريا، وعندما قسمت القارة السمراء إلى مناطق نفوذ كانت نيجيريا من نصيب الاستعمار البريطاني وقد صاحب هذا الاستعمار وصول بعثات تبشيرية مسيحية إلى مناطق الجنوب التي تسكنها قبائل (اليوروبا والأبيو)، وغيرهما، مما أدى إلى انتشار المسيحية في تلك المناطق في إطار المخطط التبشيري والاستعماري.

وبهذا أفلح الاستعمار البريطاني في بذر بذور الفرقة وترسيخ الصراع الديني في نيجيريا مما جعل المجتمع يبدو وكأنه مجتمعان منفصلان لكل منهما ارتباطاته التاريخية والحضارية شمالاً وجنوباً، واستمر الصراع بين المسلمين والمسيحيين بدايةً من حرب الإبادة التي شنّها البريطانيون بقوات (شركة النيجر

الملكية)⁽³⁶⁾ على المناطق الإسلامية في الشمال إلى بداية الاستقلال عام 1960 ومابعده، إذ مازالت نيجيريا تتعرض لضغوط من قبل البعثات التبشيرية التي تدعمها الحكومات ومجلس الكنائس العالمي، ولعل زيارة (البابا يوحنا بولص الثاني) إلى نيجيريا عام 1982م، ومن بعده الأسقف كانتربروري، دليل على تركيز المؤسسات التبشيرية على الساحة النيجيرية، وعلى الرغم من أن المسيحية تعتبر أقلية، إلا أننا نجد المسيحية تشكل عاملاً قوياً في التغيير الاجتماعي وخاصة عن طريق التعليم الغربي، فإذا كان الإسلام ينشر الثقافة العربية الإسلامية، فإن المسيحية تنشر الثقافة الغربية والفلسفة الغربية⁽³⁷⁾.

ومن هذا المنطلق نرى أن إشكالية العلاقة بين الإسلام والمسيحية في أفريقيا عموماً تتراوح بين (صراعية أو تنافسية أو تعاونية)، وفي نيجيريا تأخذ العلاقة شكل الصراعية، والسبب الرئيس في الوصول إلى هذا الصراع كان الاستعمار البريطاني من خلال إتباعه سياسة (الحكم غير المباشر) بالسيطرة على البلاد من خلال الزعامات المحلية القبلية فعزز النفوذ الإسلامي في شمال نيجيريا بحكم أنها منطقة ذات أغلبية مسلمة. وفي الجانب الآخر كان ذلك في صالح المسيحية، إذ ساهم في نشرها من خلال نشر اللغة الإنكليزية، وتطوير اللغات المحلية والمؤسسات التعليمية التبشيرية⁽³⁸⁾.

وتأسيساً لما تقدم نجد أن تعدد الإرساليات التبشيرية وتنوعها والتي أتت من دول أوروبية متباينة، ساهمت بدورها إلى تعدد الطوائف المسيحية مثلما تعددت الطرق الصوفية الإسلامية في شمال نيجيريا، أي بمعنى أن المسيحيين اختلفوا في اعتناقهم لتلك الديانة، فمنهم من اتبع الطائفة الكاثوليكية، وبعضهم الآخر اتبع الطائفة البروتستانتية، وبلغت نسبة المسيحيين في نيجيريا نحو (20%) من إجمالي السكان كما وضحاها الجدول (2).

وهكذا تضافرت على (عملاق أفريقيا) جهود المبشرين والشركات الأوروبية والأمريكية والفعاليات الصهيونية وكثفت جهودها لإحداث تأثيرات وخلق أوضاع ملائمة لاستمرار نفوذهم وتوسيعه في نيجيريا المسلمة لما لها من أهمية حساسة اقتصادياً وسياسياً ليس في غرب أفريقيا وإنما في العالم الإسلامي باعتبارها تتميز بأغلبية إسلامية تصل إلى (98.647.5) مليون نسمة، ولديها النفط وسوق كبيرة.

3- الوثنية:

توجد في نيجيريا بعض الديانات الأفريقية المحلية الأصلية والمتجذرة كفيلق متكامل في مناطق وأقاليم (أداماوا) والتي تدين بعبادة الأسلاف أو الأصناف

ومظاهر الطبيعة المختلفة⁽³⁹⁾، فضلاً عن تلك المناطق فهناك الغالبية الكبيرة للمجموعات الوثنية في جنوب أرض (الهوسا والبورنو) التي تبدو غير منتظمة بشكل ولايات أو أقاليم متوحدة كانت تدين بتلك الديانة، وعلى الرغم من كثرة معتنقي الديانات الوثنية والتي بلغت نسبتهم نحو (5%) إلا أنهم لا يشكلون قوة سياسية أو اقتصادية مهمة أو مؤثرة، وذلك لأنهم عبارة عن قبائل صغيرة معزولة متفرقة فوق الهضاب أو في أعماق البادية، ومع ذلك فهم لا يكونون بعيدين عن أبعاد الصراع القبلي، ويبدأ اضطلاعهم بدور كبير وهام عندما يتحولون إلى الإسلام أو المسيحية لذا كانت هذه القبائل الوثنية المتفرقة محوراً من محاور الصراع بين دعاة المسيحية والإسلام، ولو أن الغلبة في الشمال كانت دائماً للمسلمين، ويقال أنه في مقابل عشرين يعتنقون الإسلام، يعتنق واحد فقط المسيحية⁽⁴⁰⁾.

مما تقدم نستطيع أن نقول أن البعد الديني كان العامل المؤثر لتواري البعد القبلي في الشمال النيجيري مما كان له الأثر الفاعل إلى حد ما في اندماج سكان الشمال وتجانسهم، فقد أدى انتشار الدين الإسلامي ذي التوجهات الصوفية إلى انصهار الجماعات القبلية حتى أصبح سكان الشمال شعباً متجانساً في الثقافة والدين فاتسم بالطابع العربي الإسلامي، إلا أن انتشار الطرق الدينية الصوفية كان لها انعكاسات خطيرة على الحياة السياسية النيجيرية إذ ركب السياسيون موجة هذه الطرق للوصول إلى سدة الحكم وبالتالي ظهور مشاكل عديدة في الدولة النيجيرية، وعلى النقيض فإن البعد الديني لم يكن بذات التأثير في الجنوب النيجيري، إذ تضرب الإثنية بجذور قوية وتترك تأثيرات بالغة العمق على كافة أشكال العلاقات الاجتماعية ومختلف جوانب الحياة السياسية، وبهذا اتسم السكان في نيجيريا بعدم التجانس ما بين الجزء الشمالي والجزء الجنوبي⁽⁴¹⁾، إذ لم نجد أي رابط ما بين الشمال والجنوب مما شكل عبئاً على الحكومات النيجيرية المتعاقبة حول كيفية تحقيق قدر من الاندماج الوطني والتجانس السكاني في الدولة النيجيرية، ومن هنا ومن خلال بيان أثر الدين على الحياة السياسية والاجتماعية، إذ ظهر ذلك بوضوح عند المشروع النيجيري، إذ عبر عنه بالكثير من المواد الدستورية، إلا أنه أغفل تلك التعددية الإثنية بكل أشكالها في نيجيريا، أما طبيعة الأنظمة السياسية التي حكمت البلاد فقد سخرت الدين للوصول إلى الحكم أو لتثبيت دعائم الحكم والتي اتسمت بعدم الاستقرار والتداولية ما بين المدنيين والعسكريين وعدم واقعيتها في أكثر الأحيان، وكانت النتيجة وصول نيجيريا إلى مرحلة الضعف، وأصبح العامل الديني يشكل

الخاصة الرخوة والهشة في بنية الدولة النيجيرية وتركيبها ، إذ إن مبدأ تطبيق الشريعة الإسلامية لا يشكل المشكلة السياسية التي تعاني منها نيجيريا، فهناك تشوهات كبيرة في الحياة السياسية تحول دون تمكن الأكثرية المسلمة من التعبير عن نفسها أو الاستفادة من تقسيم عادل للثروة، ويستخدم التنصير والصراع القبلي، ورفض تطبيق الشريعة كأداة لاجترار تغييرات عميقة في بنية المجتمع وقيمه الدينية والسياسية، لتبقى نيجيريا على ماهي عليه، لذلك كانت المنهجية الوحيدة الملائمة للشعب النيجيري هي احترام خصوصية التعدد الديني والعرفي وعدم محاولة مسخها بالطرق القسرية، وهذا ما حاولت الحكومة المركزية تحقيقه فعلاً، ولكنها في الواقع مساهمة في تكريس وتعقيد المشكلة، إذ كان تحول النظام الفيدرالي إلى نظام وحدوي مع إعلان العلمنة⁽⁴²⁾، كمنهج للدولة، قد أدى إلى صراعات عديدة بين الجماعات الإثنية كافة.

وبهذا فقد عدّ العامل الديني واحداً من أهم العوامل التي تساعد أو تعرقل مسار الحياة السياسية للدولة، وتفرق أبناءها، وفي بعض الأحيان قد يلعب الدين دوراً تفتيتياً ويؤدي إلى نشوء حالة من الصراع الإثني والطائفي بين أبناء الدولة الواحدة.

ثالثاً- التكوين اللغوي:

يعد هذا التكوين أحد الثوابت الإثنية المهمة في دراسة وتقييم القوة السكانية في الدولة على وفق منهجية تحليل القوة في الجغرافية السياسية، كما تعتبر من العناصر الإثنية الرئيسة وهي وسيلة التبادل والتفاعل الثقافي والتفاهم والتصاهر والتكيف والاندماج الاجتماعي والفكري، إذ لا يمكن أن تقوم صلات اجتماعية بين قوم يتكلمون لغات مختلفة ومتعددة دون أن يفهم أحدهم الآخر، أي يجب أن يكون هناك قدر كبير من التوافق بين المجموعات اللغوية والوحدات السياسية، وقد يكون للدولة لسانها الخاص الذي لا تشاركها فيه أي دولة أخرى⁽⁴³⁾ ومن الظواهر الهامة في توزيع اللغات، إن انتشار لغة معينة يقترب غالباً بوجود أصل جنسي مشترك وثقافة مشتركة، وإن الدول والجماعات تتمسك بلغاتها وتتعصب لها، وفي حالات كثيرة يكون عامل الاختلاف في اللغة وفي الوحدة السياسية من العوامل التي تتعارض مع تماسكها، ويكون كعامل ضعف للدولة أكثر مما هو عامل قوة، خاصة إذا كان هذا الاختلاف في اللغة مرتبطاً بالاختلاف الجنسي والثقافي، ذلك أن اللغة تقوم بدور أساسي في الجغرافية السياسية الداخلية للدولة باعتبارها وسيلة للصلات الاجتماعية، ونقل الأفكار وتكوين الرأي العام، ومما لا شك فيه أن اللغة هي أقوى رباط معنوي بين الأفراد، كما أنها عماد الثقافة للأمة، والثقافة بالنسبة للأمة بمثابة الروح بالنسبة للإنسان، كما أن اللغة المشتركة أهميتها وأثرها كأداة فعّالة في تشكيل الوحدة القومية، فنيجيريا هي إحدى الدول الأفريقية التي تتعدد فيها اللغات بدرجة لا مثيل لها في أية

دولة أفريقية أخرى، إذ توجد في نيجيريا (248) لغة ولهجة لكل منها مميزات الخاصة، وتتفاوت أهمية كل لغة من هذه اللغات، واللغات المحدودة الأهمية توجد في مناطق العزلة خاصة في النطاق الأوسط، على سبيل المثال لغة الهوسا التي تعد من أهم اللغات وأوسعها انتشاراً في نيجيريا، إذ انتشرت على نطاق واسع في أكثر من نصف مساحة نيجيريا، وفي كل الولايات الشمالية، أي إنها امتدت بشكل واسع من شمال نيجيريا حتى الحدود السودانية مع أثيوبيا، وذلك بفعل حرفة التنقل والترحال الواسعة التي كانت ولا تزال تسود في هذه المناطق، كما أن لغة الهوسا شائعة الاستعمال بوصفها لغة تجارية دارجة في غرب أفريقيا⁽⁴⁴⁾، لذا فإن تلك اللغة تعتبر اللغة الرسمية إلى جوار اللغة الإنكليزية، فهي اعتبرت كلغة تفاهم مشترك لكل الإقليم الشمالي، وقد ترجمت هذه الرغبة إلى سياسة رسمية لهذا الجزء من البلاد، إذ يتضح بأن الإقليم الشمالي من نيجيريا يشهد جملة من اللغات ذات الوظائف المتعددة والمختلفة، فمثلاً اللغة الإنكليزية هي اللغة الخاصة بالمؤسسات الإدارية والبحث العلمي، واللغة العربية هي لغة خاصة بتعلم القرآن الكريم. ولغة الهوسا خاصة بالمعاملات اليومية والتعليم⁽⁴⁵⁾، لذلك احتلت هذه اللغة مكانة خاصة ذات أهمية كبيرة من بين اللغات الأفريقية الأخرى.

أما لغة اليوروبا فهي تعتبر لغة سكان جنوب غرب نيجيريا ويتكلم بها أيضاً سكان المناطق الشرقية إلى جانب أقليات لغوية أخرى، هذا فضلاً عن لغة الأيبو التي تنتشر في جنوب شرق نيجيريا،⁽⁴⁶⁾ وكذلك لغة الفولاني ولغات أخرى منعزلة غير مصنفة، ونسب المتكلمين في هذه اللغات تختلف من مجموعة إلى أخرى، حيث نجد أن لغة الهوسا احتلت المركز الأول بالنسبة لباقي اللغات، إذ شكلت نسبة (29%)، ثم تلتها لغة الأيبو بنسبة (15%)، والفولاني بنسبة (13%)، ثم اليوروبا بنسبة (11%)، كما هي موضحة في الجدول (3).

الجدول (3)

التوزيع الجغرافي للمجاميع اللغوية في نيجيريا ونسبة استخدامها

اللغة	عدد المتكلمين بها بالاف/نسمة	النسبة المئوية %	مكان تركزها الجغرافي
الهوسا	381437	29	شمال نيجيريا
الأيبو	197295	15	جنوب شرق نيجيريا
الفولاني	170989	13	شمال نيجيريا

اليوروبا	144683	11	جنوب شرق نيجيريا
الأيبيو	65765	5	جنوب شرق نيجيريا
الأيجيبير	39459	3	وسط غرب نيجيريا
لغات أخرى	315672	24	مختلف جهات نيجيريا
المجموع	131530	100	

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى:

حسين سلمان جاد، وثيقة مؤتمر السكان والتنمية، رؤية شرعية، كتاب الأمة، العدد 53، 2003، ص15.

وهكذا يتضح بأن تلك اللغات تعتبر من اللغات الرئيسية في نيجيريا إلى جانب اللغة الإنكليزية، إذ تعد لغة الهوسا-الفولاني أكبر جماعتين لغويتين في شمال البلاد، واليوروبا والأيبو تعدان أكبر مجموعتين لغويتين في جنوب البلاد، حيث يعدّ الشمال أكثر تناسقاً من الجنوب لغوياً، وذلك لأن لغة الهوسا قد أصبحت في مضامينها وأغراضها لغة التعامل في الشمال، في حين نجد الجنوب يفتقر إلى لغة مشتركة نتيجة للصراع الإثني، فضلاً عن وجود كثير من الأقليات اللغوية، إذ يتوزع سكانها على أكثر من مئة لغة، وهذا يبدو واضحاً أن جانباً كبيراً من الاختلاف بين الجماعات الإثنية يعود إلى الاختلافات اللغوية، والأكثر من ذلك أن بعض القبائل احتفظت بلغاتها الأصلية ولهجاتها التي تتحدث بها لمعرفة أبنائها باللغة السائدة في الإقليم، مما جعل نيجيريا تعيش في حالة من التعددية اللغوية التي انعكست على طبيعة الثقافة في نيجيريا، وبهذا نجد بأن نيجيريا تشهد أو تضم عدداً من اللغات لكن ماتزال اللغة الرسمية هي اللغة الإنكليزية التي دخلت عن طريق التجارة والإرساليات التبشيرية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين⁽⁴⁷⁾، فضلاً عن (18) لغة أخرى، تعد لغات متداولة في البلاد، وأكثر من لهجة متفرعة عنها وبالتالي يصبح من الصعوبة تحقيق نوع من الاتصال بين الجماعات المختلفة، وأحياناً حتى داخل الجماعة الإثنية الواحدة، فمثلاً نجد أن أبناء قبائل الأيبو يتحدثون بلغة واحدة وهي الأيبو، ولكن أبناءها القاطنين في المناطق البعيدة عن المركز الرئيس للأيبو لا يفهمونها مما يجعل التفاهم صعباً بينهم وبين أبناء جلدتهم الآخرين⁽⁴⁸⁾. لهذا نجد أن التنوع القبلي صاحبه تنوع لغوي، وهذا التنوع زاد من التباعد بين القبائل بدلاً من أن يساعد على التآلف والتقارب وتحقيق الوحدة الوطنية والقومية، هذا فضلاً عن أسباب أخرى ساهمت في ذلك التباعد والفرقة،

منها كثرة العوائق الطبيعية التي أعاققت المواصلات وزادت من بعد المسافات بين القبائل، كالكثلة الجبلية والهضاب العالية والسدود والشلالات وغيرها من الأسباب. لذلك يمكن اعتبار تعدد اللغات وتناسب نسب الناطقين فيها في ظروف جغرافية معقدة وعازلة مع انعدام لغة واحدة مشتركة يعترف بها السكان. كلها عوامل أثرت في انهيار وحدة المجتمع النيجيري وساهمت في تفككه عندما توفرت الظروف الجيوبولتيكية لذلك.

الاستنتاجات

على أساس ما تقدم يمكن اعتبار نيجيريا من الدول غير المتجانسة إثنياً، أي أنها تعتبر من الدول المركبة إثنياً وأنها دولة ذات صبغة تعددية، وذلك عائد إلى جملة أسباب منها:

1- وجود وحدات قبلية كبرى في نيجيريا والتي تؤثر في تعدادها عادة في ميزان العلاقات بين الوحدات القبلية، كما أنها تمتاز بوجود قبيلة مهيمنة ومسيطرة، وهذا ما يؤثر بالطبع في قوتها وتماسكها مما يحد بالتالي من تأثيرها في الحياة العامة.

2- تركيز الأديان في منطقة دون الأخرى، بشكل مطلق وخصوصاً في الإقليم الشمالي، وذلك لأن معظم سكان الإقليم من المسلمين، هذا فضلاً عن انتشار الإسلام في كل البر النيجيري وإن لم يعتنقه جميع السكان، ولما جاءت بعثات التبشير قبل وأثناء الحكم البريطاني، انتشرت المسيحية أيضاً في كل أنحاء البلاد، وإن لم يعتنقها جميع السكان، ومعنى هذا أن يتم تقسيم البلاد إلى قسمين قسم إسلامي في الشمال وقسم مسيحي في الجنوب، ولكن هذا لا يمنع من الإشارة إلى أن نسبة المسلمين تزداد في الساحل في حين تزداد أعداد المسيحيين في الشرق والجنوب، وبهذا يتبين لنا أن نسب توزيع الأديان في نيجيريا تختلف من حيث الأغلبية (الإسلام- المسيحية- الوثنية)، كما أشار لها الجدول (2).

3- السياسة غير المتوازنة التي اعتمدها النظام السياسي النيجيري إزاء المجموعات الإثنية من جانب، وتبني الثقافة الغربية الاستعمارية التي تتمحور حول اللغة الإنكليزية من جانب آخر، وغياب الثقافة الوطنية التي تركز وحدة ذلك البلد، لهذا فإن نيجيريا تعتبر من الدول المتشردمة وغير المتجانسة

إثنيةً، ولاتنعم باستقرار سياسي ملحوظ ووحدة وطنية متماسكة، أي بمعنى أن عوامل الفرقة والاختلاف لا يمكن أن تنتهي في المجتمع النيجيري، فكل فرد ينتمي إلى عرق معين، فضلاً عن عوامل الحقد والكراهية ضد أبناء الأعراق الأخرى أو الديانات المختلفة عن دينه وقوميته، وهذا مابدا من خلال الحرب الأهلية التي دارت بين قبائل الهوسا- الفولاني في الشمال وقبائل الايبو في الجنوب الشرقي عام 1967، والتي انفصل على اثرها اقليم بيافرا عام 1967، إذ تتركز معظم الابار النفطية فيه، وبهذا شكل ذلك الانفصال منعطفاً مهماً في مسار الازمة من كونها ازمة محلية ذات ابعاد قبلية واثنية يمكن التعامل معها ف الاطر الداخلية الى ازمة سياسية واسعة النطاق ذات ابعاد دولية واقليمية اخذة في التزايد والتعقيد بمرور الوقت .

كل تلك الشواهد تعتبر وفق منظور الجغرافية السياسية والجيوبولتيكس من عوامل الضعف والتفكك، وأن عملية التحقيق وصهر هذه العوامل ضمن بوتقة الدولة الحديثة، وتقديم الولاء لها يتطلب ذلك إلى أيديولوجية وطنية تستطيع احتواء مثل هذه العوامل لصالح هذه الدولة، مع ضمان حقوق وحرريات واحترام معظم الجماعات الإثنية، وخلاف ذلك فإن وضع نيجيريا جيوبولتيكياً يسير باتجاه تفكك الدولة إلى كيانات إثنية وطبقاً للتكوين الذي أوردناه.

المراجع

References

- (1) أبو ريا، محمد، نيجيريا (حقائق ووقائع وتوقعات)، مجلة قضايا دولية، العدد (190)، السنة الرابعة، باكستان، 1993.
- (2) إسماعيل، علي أحمد، نيجيريا ما بين الاستقلال والانقلاب، مجلة السياسة الدولية، العدد (4)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999.
- (3) إسحاق، محمد عبد العزيز، نهضة أفريقيا، الهيئة العامة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1971.
- (4) المزروعى، علي، المسيحية في الخبرة السياسية الأفريقية، ترجمة: محمد عاشور محمد، الملف الدوري، العدد (11)، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة الخرطوم، 2001.
- (5) ابي المزروعى، علي، مايكل تايدي، القومية والدول الجديدة في أفريقيا، ترجمة: شاكر نصيف لطيف، مراجعة: خزعل مهدي، دار الشؤون الثقافية العامة، الجزء الأول والثاني، بغداد، 1990.
- (6) الدليمي، محمود عبد الرزاق خلف، الصراع الاجتماعي في الكيان الصهيوني (دراسة تحليلية للصراع الإثني والطبقي)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997.
- (7) عباس فاضل السعدي، سكان إيران وتنوعهم الإثنولوجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، (ب.ت).
- (8) السيد، حنفي عوض، علم الاجتماع السياسي، مدخل الاتجاهات والمجالات، القاهرة، 1985.
- (9) الشامي، رشا عبد الله، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية، سلسلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، 1989.
- (10) بالكحلة، عادل، الكنيسة والنخبة السياسية في أفريقيا، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة، العدد (61)، السنة السادسة عشر، 1999.
- (11) بدوي، عبدة، مع حركة الإسلام في أفريقيا، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1971.
- (12) بودتكك، لوثر س.، بناء أمريكا المجتمع وثقافة الولايات المتحدة، ترجمة: إيمان أنور، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1987.
- (13) بيومي، محمد أحمد، الأنثروبولوجيا الثقافية، الدار الجامعية، بيروت، 1983.
- (14) حسن، إبراهيم حسن، انتشار الإسلام في القارة الإفريقية، ط2، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1963.
- (15) جاسم خيرى عبدالرزاق، التحولات الديمقراطية في أفريقيا (دراسة حالة نيجيريا) ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد(73)، 2005.
- (16) سعيد، عمر أحمد، دور حركات التجديد الإسلامي في غرب أفريقيا، دراسات افريقية، العدد (6)، المركز الإسلامي الأفريقي، الخرطوم، 1990.

- 17) شاكر، عبد الرحمن وآخرون ، ندوة المستقبل العربي (الدين وقضايا المجتمع العربي في الحاضر والمستقبل)، دار الندوة، مجلة المستقبل العربي، العدد (86)، السنة الثامنة، 1986.
- 18) صادق، دولت أحمد وجمال الديناصوري، الجغرافية السياسية، ط2، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965.
- 19) عوض، محمد، السلالات والشعوب الأفريقية، القاهرة، 1966.
- 20) علي، حيدر إبراهيم، الأمم الاجتماعية والظاهرة الدينية، الدين في المجتمع العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
- 21) عارف، مجيد حميد، إثنوغرافيا شعوب العالم، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990.
- 22) فرسخ، عوني، الأقليات في التاريخ العربي منذ الجاهلية والى اليوم، بيروت، 1994.
- 23) عبد الملك، عبد الجبار احمد، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1996.
- 24) قرني، بهجت، وافدة متغربة لكنها باقية، تناقضات الدولة العربية القطرية، مجلة المستقبل العربي، العدد (105)، بيروت، 1987.
- 25) مسعد، نيفين عبد المنعم، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988.
- 26) محجوب، محمد عبده، الانثروبولوجيا السياسية مقدمة لدراسة النظم السياسية في المجتمعات القبلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1976.
- 27) مونتاي، فنسان، الإسلام في أفريقيا السوداء، ترجمة: الياس حنا الياس، دار أبعاد للطباعة والنشر، 1983.
- 28) موسى، عصام الدين، الحكم الذاتي وحقوق السيادة وتقرير المصير، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد (36)، بيروت، 1980.
- 29) فيصل، دراج، والكسندر فلورنس، القومية في آسيا وأفريقيا، مجلة شؤون فلسطينية، العدد المزدوج (81، 82)، القاهرة، 1978.
- 30) وليم ، دنيز ، الحضارات الافريقية ، ترجمة نسيم نصر ، منشورات عويدات ، بيروت، 1982.
- 31) نوت يوة، جون قاي، أفريقيا والعالم في القرن القادم، المؤسسة العربية للدراسة والنشر، بيروت، 1998.
- 32) William A. Hannce, The Geography of Modern Africa, 2nd Ed., Fully Revised, New York, Columbia University Press, 1975.
- 33) James. S. Colemon, Nigeria Background to Nationalism, University of California Press, Berkeley and Los Angles, U.S.A, 1978.
- 34) Political Handbook of the World, New York, 1977.

- 35) Nigeria Eastern Region, "A policy for education", Eastern House of Assembly, Sessional Paper No.6, 1963.
- 36) R. Sklar, Nigeria Political Parties, Princeton University Press, 1968.
- 37) P. Schwarb. Biafra, Newyork-Library of congree, 1971.
- 38) ORR, Charles, The Making of Northern Nigeria, Second Edition, London, 1965.
- 39) State versus Ethnic claims: African policy Dildmmons. Edited by Donald Roth child and Victora, Okunsola, West View Press, Blouder, Colorado, U.S.A, 1983

الهوامش

- (1) أمين عبد الله محمود ، في اصول الجغرافية السياسية، مكتبة النهضة المصرية ، الاسكندرية، 1976، ص195.
- (2) حنفي عوض السيد، علم الاجتماع السياسي، مدخل الاتجاهات والمجالات، القاهرة، 1985، ص113.
- (3) محمود عبد الرزاق خلف الدليمي، الصراع الاجتماعي في الكيان الصهيوني (دراسة تحليلية للصراع الإثني والطبقي)، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1997، ص14.
- (4) دولت أحمد صادق، جمال الديناصوري، الجغرافية السياسية، ط2، مطبعة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965، ص321.
- (5) محمد عوض، السلالات والشعوب الأفريقية، القاهرة، 1966، ص30.
- (6) محمد أحمد بيومي، الانثروبولوجيا الثقافية، الدار الجامعة ، بيروت ، 1983، ص252.
- (7) فيليب رفة، مصدر سابق، ص170. وللمزيد من التفاصيل ينظر: سعد ناجي جواد، التطورات السياسية، مصدر سابق، ص17.
- (8) William A. Hance, The Geography of Modern Africa, 2nd Ed., Fully Revised, New York, Columbia University Press, 1975, P.69.
- (9) James S. Coleman, Nigeria Background and to Nationalism, university of California press, Berkeley and Los Angeles, U.S.A. 1978, p.,423.
- (10) دينكل ميتشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان محمد الحسن، دار الرشيد، بغداد، 1980، ص183-184.
- (11) محمد عبدة محجوب، الانثروبولوجيا السياسية مقدمة لدراسة النظم السياسية في المجتمعات القبلية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، 1976، ص112.
- (12) Political Handbook of the World, New York, 1977, PP.288-289.
- (13) بهجت قرني، وافدة متغربة لكنها باقية، تناقضات الدولة العربية القطرية، مجلة المستقبل العربي، العدد (105)، تشرين الثاني 1987، ص43.
- (14) عبده بدوي، مع حركة الإسلام في أفريقيا، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1971، ص67.

- (15) عادل بالكحلة، الكنيسة والنخبة السياسية في أفريقيا، مجلة شؤون اجتماعية، الشارقة، العدد(61)، السنة السادسة عشر، 1999، ص229.
- (16) Nigeria Eastern Region, "A policy for education", Eastern House of Assembly, Sessional Paper No.6, 1963, Enugu Government Printer, 1963, P.267.
- (17) حسن إبراهيم حسن ، انتشار الاسلام في القارة الافريقية، ط2، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1963، ص118.
- (18) Garvin William, Nigeria A Political..., Op.Cit, P.28.
- (19) حسن إبراهيم حسن، مصدر سابق، ص130.
- (20) عبدة بدوي ، مصدر سابق، ص229.
- (21) Stale Versus, Ethnic Claims, African Policy...., Op.Cit, P.5.
- (22) African Affairs, The Journal of the Royal African society, volume (22), number (320), Januery 1983, pp.(3-15).
- (23) John E. Plint, Nigeria and Ghana, The Modern Nation in Historical Perspective, Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1966, PP.9.
- * حق تقرير المصير: كان أحد شعارات الحرب العالمية الأولى وإحدى المبادئ الأربعة عشر الذي نادى بها الرئيس الأمريكي ولسن، الذي كان يضمن حقاً إنسانياً مهماً وخطيراً، في نفس الوقت بالنسبة للشعوب المستعمرة والركيزة الأولى لها فيما يتعلق بحقوق الشعوب وتحررها، للمزيد من التفاصيل أنظر: عصام الدين موسى، الحكم الذاتي وحقوق السيادة وتقرير المصير، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد رقم (36)، 1980، ص15-16.
- (24) سامي منصور، نيجيريا عملاق افريقيا النائم، دار المعارف للنشر ، مصر ، 1966، ص97.
- (25) عوني فرسخ، الأقليات في التاريخ الغربي منذ الجاهلية والى اليوم، بيروت، 1994، ص75.
- (26) علي أبي مزروعى ومايكل تايدي، القومية والدول الجديدة في افريقيا ، ترجمة شاكر نصيف لطيف، الجزء الثاني، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1990، ص227.

- (27) عبد الرحمن شاكر وآخرون، ندوة المستقبل العربي (الدين وقضايا المجتمع العربي في الحاضر والمستقبل)، دار الندوة، مجلة المستقبل العربي، السنة الثامنة، العدد (86)، نيسان 1986، ص132.
- (28) لوثر س بودتكك، بناء أمريكا المجتمع وثقافة الولايات المتحدة، ترجمة: إيمان أنور، مركز الكتاب الأردني، عمان، 1987، ص325.
- (29) نيفين مسعد عبدالمنعم، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988، ص4.
- (30) حيدر إبراهيم علي، الأمم الاجتماعية والظاهرة الدينية، الدين في المجتمع العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص52.
- (31) مجيد حميد عارف، إثنوغرافيا شعوب العالم، مطابع التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1990، ص120.
- (32) عباس فاضل السعدي، سكان إيران وتنوعهم الإثنولوجي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، (ب.ت)، ص139.
- (33) محمد عبد العزيز إسحاق، نهضة أفريقيا، الهيئة العامة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1971، ص30.
- (34) عمر أحمد سعيد، دور حركات التجديد الإسلامي في غرب أفريقيا، دراسات أفريقية، المركز الإسلامي الأفريقي، الخرطوم، العدد السادس، 1990، ص123.
- * عثمان بن فودي: هو رجل فقيه ينتمي إلى قبائل الفولاني، ولد عام 1754م، وتلقى علومه بالعربية وعلى المذهب المالكي على يد الشيخ (جبريل داغادس) وقاد حركة الجهاد الإسلامي في نيجيريا واستطاع أن يوحد جماعات الهوسا المتفرقة تحت سلطة مملكة الفولاني. للمزيد من التفاصيل أنظر:
- Hogben S.J., An Introduction to the History of the Islamic States of Northern, Nigeria, Oxford University, 1967, PP.198-199.
- (35) A History of Islam in West Africa, J. Spencer Trimingham, Published for the University of Glasgow by the University Press, London, Oxford, New York, 1972, P.105.
- (36) ORR, Charles, The Making of Northern Nigeria, Second Edition, London, 1965, P.256.

- (37) احمد علي اسماعيل ، نيجيريا ما بين الاستقلال والانقلاب، مجلة السياسة الدولية، العدد(4)، 1996، ص116.
- (38) علي المزروعى، المسيحية في الخبرة السياسية الأفريقية، ترجمة: محمد عاشور محمد، الملف الدوري، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، جامعة الخرطوم، العدد (11) ، 2001، ص10-12.
- (39) فنساي مونتاي، الاسلام في افريقيا السوداء ، ترجمة : الياس حنا الياس ، دار ابعاد للطباعة والنشر ، 1983، ص266.
- (40) History of Islam in west Africa, J. spencer trimingham, published for the university of Glasgow by the university press, London, Oxford, New York, 1972, 105.
- (41) P. Schwarb, Biafra New York- Library of congress, 1971, P.4.
- (42) محمد أبو ريا، نيجيريا حقائق وتوقعات، مجلة السياسة الدولية، العدد (19)، السنة الرابعة، 1993، ص22.
- (43) رشا عبد الله الشامي، الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية، سلسلة عالم المعرفة، مطابع الرسالة، الكويت، 1989، ص18.
- (44) معهد بحوث اللغات الأفريقية التابع لجامعة كولونتا في المانيا الاتحادية.
- (45) فيصل دراج والكسندر، القومية في آسيا وأفريقيا، مركز الشؤون الفلسطينية، العدد المزدوج (81-82)، آب 1978، ص152.
- (46) دينز وليم ، الحضارات الافريقية ، ترجمة نسيم نصر ، منشورات عويدات ، بيروت، 1982، ص132.
- (47) خيرى عبد الرزاق جاسم، التحولات الديمقراطية في افريقيا(دراسة ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد (73)، 2005، ص40.
- (48) عبد الجبار احمد عبد الملك، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1994، ص127-128.